

دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تعزيز النزاهة والشفافية الانتخابية (دراسة تحليلية في التجربة العراقية)

The Role of the Independent High Electoral Commission in Enhancing Electoral Integrity and Transparency: An Analytical Study of the Iraqi Experience

باسم عباس محمد*، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية - دولة العراق -

Basim.abbas@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ إرسال المقال: 2026/04/24 تاريخ قبول المقال: 2026/05/20 تاريخ نشر المقال: 2026/05/31

الملخص:

يهدف البحث إلى تحليل دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية في العراق ، من خلال دراسة تجربتها منذ تأسيسها عام 2004 ، وكذلك تتمثل في تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه المفوضية في أداء مهامها ، لاسيما تلك المرتبطة بالبيئة السياسية والمؤسسية والإدارية ، كما تسعى إلى تقييم مستوى الثقة المجتمعية بالمفوضية من خلال تحليل اتجاهات الرأي العام ومدى القبول بنتائج العمليات الانتخابية ، تتبع أهمية البحث من ارتباط عمل المفوضية بترسيخ النظام الديمقراطي وضمان مصداقية الانتخابات بوصفها أداة للتعبير عن الإرادة الشعبية ، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال استعراض الإطار القانوني والتنظيمي لعمل المفوضية، فضلاً عن تقييم أدائها في إدارة العمليات الانتخابية، وتوصلت الدراسة إلى أن المفوضية أسهمت بشكل ملحوظ في تنظيم الانتخابات وتعزيز الشفافية ، إلا أنها واجهت تحديات تتعلق بالضغط السياسي وضعف الثقة المجتمعية في بعض المراحل، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز استقلالية المفوضية وتطوير آليات الرقابة والشفافية لضمان نزاهة العملية الانتخابية مستقبلاً .

الكلمات المفتاحية: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، النزاهة الانتخابية، الشفافية الانتخابية، العملية

الديمقراطية في العراق.

Abstract:

This study aims to analyze the role of the Independent High Electoral Commission in promoting the principles of integrity and transparency within the electoral process in Iraq, through an examination of its experience since its establishment in 2004. It also seeks to identify the main challenges and obstacles facing the Commission in performing its duties, particularly those related to the political, institutional, and administrative environment. In addition, the study evaluates the level of public trust in the Commission by analyzing public opinion trends and the degree of acceptance of electoral outcomes. The importance of this research lies in the Commission's role in consolidating the democratic system and ensuring the credibility of elections as a mechanism for expressing the will of the people. The study adopts the analytical

* المؤلف المرسل

approach by reviewing the legal and regulatory framework governing the Commission's work, as well as assessing its performance in managing electoral processes. The findings indicate that the Commission has significantly contributed to organizing elections and enhancing transparency; however, it has faced challenges related to political pressures and fluctuations in public trust during certain stages. The study concludes with the necessity of strengthening the independence of the Commission and developing oversight and transparency mechanisms to ensure the integrity of future electoral processes.

key words: independent high electoral commission, electoral integrity, electoral transparency, democratic process in iraq.

المقدمة:

تُعد الانتخابات الركيزة الأساسية لأي نظام ديمقراطي يسعى إلى تحقيق التداول السلمي للسلطة وتجسيد الإرادة الشعبية، فهي الأداة التي يُعبّر من خلالها المواطن عن اختياره الحر لممثليه في مؤسسات الدولة. غير أنّ تحقيق الغاية من العملية الانتخابية لا يتوقف على إجرائها فحسب، بل يتطلب وجود مؤسسات قادرة على ضمان نزاهتها وشفافيتها، بما يعزز الثقة العامة بنتائجها ويكرّس مبدأ الشرعية السياسية. وفي هذا الإطار، جاءت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق كهيئة دستورية مستقلة أنشئت لضمان إدارة الانتخابات بعيداً عن التدخلات السياسية والإدارية، ولتكون صمّام الأمان في ترسيخ الممارسات الديمقراطية بعد مرحلة طويلة من الأنظمة السلطوية، وقد اضطلعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات منذ تأسيسها عام 2004 بدور محوري في تنظيم الانتخابات العامة والمحلية والاستفتاءات، إلا أن أداءها ظل موضع نقاش وجدل واسع في الأوساط السياسية والشعبية، نظراً للتحديات التي تواجهها في مجالات النزاهة، والشفافية، والاستقلالية.

إن النزاهة والشفافية الانتخابية تمثلان حجر الزاوية في نجاح أي عملية انتخابية، إذ تُعدّ النزاهة معياراً لصدق الإجراءات وحياديّتها، فيما تعكس الشفافية مدى وضوح تلك الإجراءات وإمكانية متابعتها من قبل المواطنين والمراقبين على حدّ سواء، ومن ثم فإن قدرة المفوضية على تعزيز هذين المبدأين تُعدّ مؤشراً حاسماً على مدى تطور التجربة الديمقراطية في العراق واستقرار نظامه السياسي.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة الدور الذي تؤديه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تعزيز النزاهة والشفافية الانتخابية، من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لعملها، واستعراض آلياتها في إدارة الانتخابات، وتشخيص أبرز المعوقات التي تحدّ من فاعليتها، وصولاً إلى تقديم مقترحات تساهم في تطوير أدائها وترسيخ الثقة المجتمعية بها.

مشكلة البحث : على الرغم من إنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بهدف ضمان انتخابات نزيهة وشفافة في العراق، إلا أن الواقع الانتخابي ما زال يشهد تحديات تتعلق بالثقة الشعبية، وشكاوى حول الخروقات والضغوط السياسية والإدارية، أذ تتمحور مشكلة البحث حول السؤال الآتي : إلى أي مدى نجحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تعزيز النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية العراقية ؟

فرضية البحث : يفترض البحث أن فاعلية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تعزيز النزاهة والشفافية ترتبط بمدى استقلالها المؤسسي ، وكفاءتها الإدارية ، وقدرتها على مواجهة الضغوط السياسية .
أهمية البحث :

1. يسلط الضوء على أحد أهم مؤسسات النظام الديمقراطي في العراق.
 2. يساهم في تقييم التجربة الانتخابية العراقية من منظور النزاهة والشفافية.
 3. يقدم مقترحات علمية لتطوير أداء المفوضية وتعزيز ثقة الجمهور بالانتخابات.
- أهداف البحث :**

1. تحليل الإطار القانوني والمؤسسي لعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
2. دراسة آليات وإجراءات المفوضية لضمان النزاهة والشفافية.
3. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه المفوضية في أداء مهامها.
4. تقييم مستوى الثقة المجتمعية بالمفوضية.
5. اقتراح حلول وتوصيات لتعزيز استقلالية المفوضية وفعاليتها.

منهجية البحث : نظرا لأهمية الدراسة ، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لتوضيح اسس ومبادئ وضمانات الشفافية والنزاهة الانتخابية ، كما اعتمد على المنهج التحليلي من خلال التركيز على المؤسسة (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) والاطار القانوني الذي تركز عليه في عملها واختصاصاتها ، للوصول الى دورها في تحقيق الشفافية والنزاهة الانتخابية .

1- الاطار النظري والمنهجي للبحث

1.1- مفهوم الانتخابات وأركانها في النظم الديمقراطية

مفهوم الانتخابات : تعد الانتخابات أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية ، فهي الوسيلة الشرعية التي يتم من خلالها اختيار ممثلي الشعب وممارسة مبدأ السيادة الشعبية ، أذ تنوعت تعريفات الانتخابات في الفكر السياسي و القانوني تبعا للزاوية التي ينظر منها الى العملية الانتخابية .

فالمنظور السياسي يذهب في تعريف الانتخابات بأنها عملية تنظيمية يتم من خلالها تمكين المواطنين في اختيار من يمثلهم في إدارة شؤون الدولة بصورة دورية وسلمية ، و بما يحفظ تجديد الشرعية السياسية للسلطة الحاكمة .

بينما يعرف المنظور القانوني الانتخابات أنها مجموعة من الاجراءات القانونية التي تنظم حق المواطنين في التصويت والترشيح وفق قواعد محددة يقرها الدستور والقانون ، وعليه يمكن القول ان الانتخابات تمثل

اداة مؤسسية لتجسيد ارادة الامة ، وممارسة فعلية لمبدأ الديمقراطية التي تجعل الشعب مصدر السلطات ، مع ضمان التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع .

أهمية الانتخابات في النظم الديمقراطية : تعد الانتخابات قمة هرم الانظمة الديمقراطية ، اذ تمكن الشعب في ممارسة دوره في اختيار السلطة السياسية ومحاسبتها عند التقصير ، فالانتخابات في النظم الديمقراطية هي الوسيلة الاساسية لتجديد الشرعية السياسية ، وتفعيل المشاركة الشعبية ، وترسيخ الثقة بين المواطن والحكومة من خلال اختيار الممثلين ، وتتمحور هذه الاهمية بجمله من الاهداف ابرزها تجديد الشرعية السياسية للسلطة المنتخبة بصورة دورية ، اضافة الى تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي وكذلك ضمان التداول السلمي للسلطة ومنع الانقلابات و الاحتكار السياسي .

أركان العملية الانتخابية : لكل عملية انتخابية توجد اركان مهمة واساسية تضمن الشرعية والمقبولية وتطبيق اجراءاتها وصحتها ، وعليه سوف نعلم في بحثنا الى تقسيم هذه الاركان :

1- الناخبون : وهم العنصر الاساسي للمشاركة في الانتخابات وبحسب الشروط التي يحددها القانون مثل (العمر ، الجنسية ، الإقامة) ، ويعد وعي الناخب وحرية في الاختيار من أهم مقومات النزاهة الانتخابية .

2- المرشحون : وهم الاشخاص المستقلين او الكتل الحزبية التي تتنافس على المقاعد الانتخابية ، ويشترط توفر الاهلية القانونية والسياسية ، وكذلك الالتزام بقواعد الدعاية والتمويل الانتخابي .

3- المفوضية : الجهة المسؤولة عن ادارة وتنظيم الانتخابات والاشراف عليها بما يضمن الحيادية والاستقلالية عن التأثيرات السياسية ، وتعد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق نموذجا لهذا النوع من السلطة .

4- النظام الانتخابي : مجموعة القواعد التي تحدد الالية او الكيفية لتحويل الاصوات الى مقاعد (نظام التمثيل النسبي ، او الاغلبية) ، اذ ان طبيعة النظام الانتخابي له تأثير مباشر على نتائج الانتخابات وتمثيل القوى النسبية .

5- الاطار القانوني : ويتمثل في الدستور والقوانين والانظمة التي تنظم العملية الانتخابية من بدايتها الى نهايتها ، بما يضمن وضوح الاجراءات وعدالتها .

6- الرقابة الانتخابية : تمثل في الرقابة المحلية والدولية التي تضمن الشفافية في ادارة الانتخابات ومنع التلاعب بالنتائج .

نزاهة الانتخابات في النظم الديمقراطية : لكي تؤدي الانتخابات دورها الحقيقي في تجسيد الديمقراطية ، ينبغي ان تتوفر فيها جملة من الشروط أهمها :

1- الاقتراع العام والمتساوي دون التفرق بسبب الدين او المذهب او العرق او الانتماء السياسي والابتعاد عن المناطقية الاجتماعية .

2- الاقتراع الحر والسري بما يحقق استقلالية الناخب عن طريق فرض ارادته في صناديق الاقتراع .

3- تكافؤ الفرص بالنسبة الى المرشحين من خلال الدعاية الاعلامية والتمويل .

4- استقلالية الجهة المشرفة على الانتخابات عن السلطة التنفيذية .

5- الشفافية في اعلان النتائج وقبول المراقبين المحليين والدوليين .

2.1- مفهوم النزاهة والشفافية ومعايرهما في العمليات الانتخابية

1-2-1- مفهوم النزاهة الانتخابية : تؤثر النزاهة في تنمية الضمير الشخصي ، اذ أن الضمير هو القوة المحركة للإنسان نحو دوافع الخير والبعد عن الشر ، وتنمية الضمير يمكن أن يكون بالإرادة التي تنبعث عن الفعل وتستخدم قرارات ومهارات لغرض صياغة موقف ما محدد ، وتبدأ بشعور الفرد نحو قضية أو مسألة محددة بمرحلة التفكير ثم التصميم والتنفيذ الذي يعبر عنه بالسلوك الخارجي لمواجهة أي امر ، ولهذا فان تنمية الضمير الأخلاقي يكون من خلال السلوك الأخلاقي والذي يكون باعثة نفسيا أو اجتماعيا أو سياسيا أو حضاريا أو بسبب سيادة قوة القانون وهذا يتطلب الشعور بالمسؤولية وإدراك ضرورة الواجب الملقى على عاتقه .

وعليه يمكن تعريف النزاهة لغة بأنها البعد عن السوء وترك الشبهات ، في حين تعرف اصطلاحا بأنها اكتساب المال من غير مهانة ولا ظلم للغير ، ولذلك فان حماية النزاهة بمكوناتها الرئيسية الشفافية والمساءلة ومكافحة ظاهرة الفساد تستلزم إجراءات ، منها معرفة أسباب المشكلة ومعالجة أسبابها كما يستوجب تعاون الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع إضافة إلى تعزيز القيم الأخلاقية التي لها دور كبير في بناء ثقافة النزاهة إضافة إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية لتكون عاملا فعالا في مكافحة الفساد.

اما في سياق موضوعنا المعني بالنزاهة الانتخابية فهي كمصطلح تعد من المفاهيم الجوهرية في الفكر الديمقراطي المعاصر، اذ تمثل المعيار الأساسي لقياس شرعية أي عملية انتخابية ، وتعرف النزاهة في السياق الانتخابي بأنها حالة من الالتزام بالقواعد القانونية والاجرائية التي تكفل الحياد والمساواة بين المتنافسين ، وتحافظ على أصوات الناخبين من الغش والتزوير .

بينما يذهب المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في تعريف النزاهة الانتخابية بأنها إجراء انتخابات وفق مبادئ ديمقراطية تضمن حرية الاختيار، والمساواة، والشفافية، والعدالة، وخضوع جميع الأطراف للقانون والرقابة العامة".

أما وجهة نظر المنظور القانوني فيرى د. محمود حلمي الشريف أن النزاهة الانتخابية تتحقق عندما تُدار الانتخابات من قبل هيئة مستقلة ومحيدة، تُطبق القانون على الجميع دون تمييز، وتتيح فرصاً متكافئة للمرشحين والناخبين، وتكفل حماية أصوات الناخبين من التلاعب أو التزوير، وعليه فالنزاهة الانتخابية ليست نتيجة مرحلة واحدة، بل هي منظومة متكاملة تشمل سلامة الإجراءات وحياد الإدارة، وعدالة القوانين، وشفافية النتائج.

1-2-2- مفهوم الشفافية الانتخابية : لا يمكن إغفال أهمية الشفافية بوصفها أحد المرتكزات الأساسية في بناء المؤسسات الحديثة، إذ تُعنى بتعزيز الوضوح داخل المؤسسة، وتنظيم العلاقة بينها وبين المواطنين المنتفعين من خدماتها، من خلال اعلان الإجراءات ووضوح الغايات والأهداف، وتتجسد الشفافية في إتاحة المعلومات والبيانات الحكومية ونشرها، مع ضمان تدفقها بشكل مستمر، وإتاحتها للتداول العلني عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

وتُعد الشفافية عنصراً محورياً في مكافحة الفساد بمختلف أشكاله، إذ تسهم في تعزيز قنوات التواصل بين المواطنين والمسؤولين، بما يساعد على الحد من الممارسات غير المشروعة، والعمل على محاصرتها واستئصال جذورها، وتُظهر تجارب العديد من الدول أن الالتزام بمبدأ الشفافية يحدّ من احتمالية وقوع الأزمات الاقتصادية، ويُسهم بفاعلية في معالجتها في مراحلها المبكرة، قبل تفاقمها واتساع نطاقها.

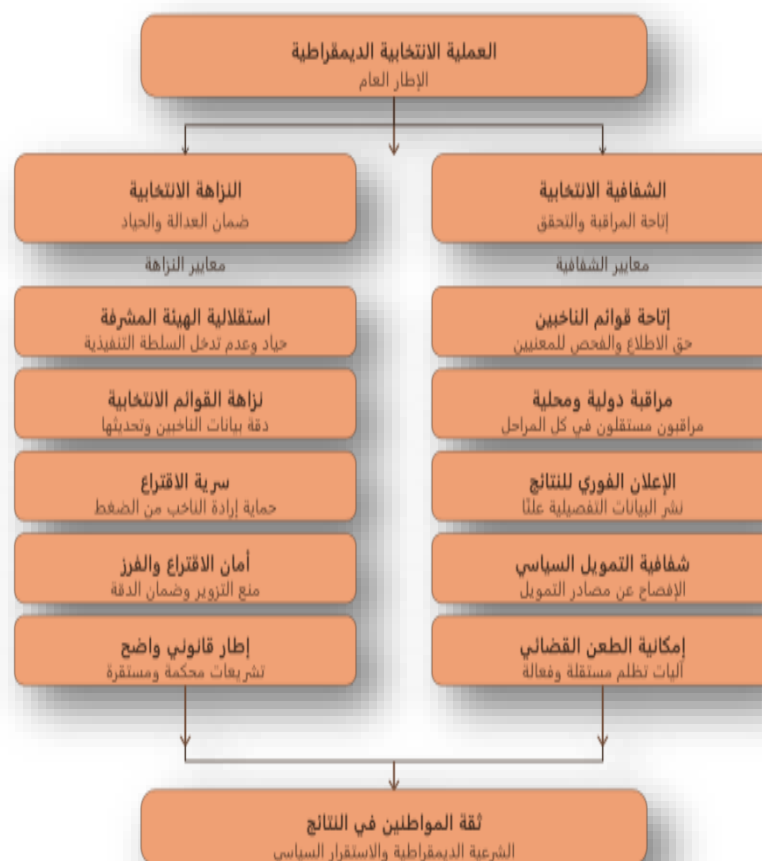
وفي السياق نفسه تعد الشفافية الانتخابية الوجه الآخر للنزاهة إذ تمثل أحد أهم ضمانات الثقة العامة بالعملية الانتخابية، وعليه يمكن تعريف الشفافية بأنها تمكين المواطنين، والمراقبين، ووسائل الإعلام، والأحزاب السياسية من الاطلاع على جميع مراحل العملية الانتخابية بوضوح ودون عوائق، بما يمنع الغموض أو الشكوك حول سلامة الإجراءات، ويذهب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعريف الشفافية الانتخابية بأنها توافر المعلومات الدقيقة والمفتوحة حول جميع مراحل العملية الانتخابية، وتمكين أصحاب المصلحة من مراقبتها وتقييمها بحرية، بما يضمن المساءلة ويعزز الثقة بالنتائج، بينما يرى د. عبد الغفار حسين أن الشفافية في الانتخابات تتحقق من خلال وضوح الأنظمة القانونية، ونشر المعلومات الخاصة بالمرشحين والنتائج، وإتاحة الرقابة المحلية والدولية دون قيود.

1-2-3- العلاقة بين النزاهة والشفافية : تعد النزاهة والشفافية ذات علاقة تكاملية، فالنزاهة تُعبر عن الجوهر القانوني والأخلاقي للعملية الانتخابية، بينما تمثل الشفافية الجانب الإجرائي والعملية الذي يجعل تلك النزاهة قابلة للتحقق والملاحظة، فلا نزاهة حقيقية بلا شفافية، ومن الجدير بالذكر أن الشفافية

بلا نزاهة قد تتحول إلى شكلية فارغة من المضمون ، وإن تحقيق هذين المبدئين يتطلب وجود مفوضية مستقلة ، ونظام قانوني واضح ، وإجراءات انتخابية مفتوحة أمام المراقبة العامة ، بما يرسخ الثقة بين المواطن والدولة ويضمن التداول السلمي للسلطة .

1-2-4- معايير النزاهة والشفافية في الانتخابات : قامت المنظمات الدولية بتحديد مجموعة من المعايير لضمان النزاهة والشفافية الانتخابية ، من أبرزها استقلالية المفوضية العليا للانتخابات عن السلطة التنفيذية ، بالإضافة الى شفافية القوانين والأنظمة الانتخابية و تسجيل الناخبين بشكل دقيق وشامل ، كما دعت الى المشاركة السياسية بخط متوازي للمرشحين والأحزاب ، ونادت بالحفاظ على سرية الاقتراع وضمان حرية التصويت ، وكذلك القيام بإعلان النتائج بشفافية وإتاحة الطعون القانونية ، وأكدت على وجود رقابة محلية ودولية فعّالة من اجل الاشراف والمتابعة وضمان سير الانتخابات بكل شفافية .

(من تصميم الباحث)



2- الاطار القانوني والمؤسسي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق

1.2- نشأة وتطور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق

النشأة والتأسيس : تُعد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أهم المؤسسات الدستورية في النظام السياسي العراقي الحديث ، إذ أنشئت بموجب الأمر رقم (92) لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة ، لغرض إدارة وتنظيم الانتخابات بعد عام 2003، أذ تعد خطوة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطي القائم على التداول السلمي للسلطة ، وتم تأطيرها بقانون حسب المواد (20 ، 49 ، 102) في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

وقد نصّ الأمر الديواني على أن المفوضية (هيئة مستقلة ومحايدة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري) ، أذ تتولى تنظيم إدارة الانتخابات والاستفتاءات في العراق ، وتضمن نزاهتها وشفافيتها وفقاً للقانون والمعايير الدولية ، وهذا ما نصت عليه المادة (31) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2019 .

ومع تطور العملية السياسية، أقرّ الدستور العراقي لعام 2005 استقلال المفوضية، أذ نصّت المادة (102) منه على أن "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هيئة مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب"، وهو ما رسّخ مكانتها الدستورية بوصفها أحد ركائز النظام الديمقراطي.

ثانياً: المراحل التطويرية

مرّت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعدة مراحل من التطور الإداري والقانوني من أبرزها:

1. المرحلة الأولى (2004-2005) : مرحلة التأسيس ووضع الإطار التنظيمي الأول لإجراء أول انتخابات حرة عام 2005.

2. المرحلة الثانية (2006-2010): تطوير الهيكل الإداري وتشكيل مجلس المفوضين، وتوسيع مهامها لتشمل الانتخابات المحلية .

3. المرحلة الثالثة (2011-2021): تعزيز الشفافية واستخدام التقنيات الحديثة، خصوصاً في الانتخابات النيابية لعام 2021 التي شهدت إدخال الأجهزة البايومترية .

2.2- الاطار القانوني المنظم لعمل المفوضية الإطار القانوني المنظم لعمل المفوضية

الأساس الدستوري: أقر الدستور العراقي في بعض مواده عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، اذ نصت المادة (102) على استقلالية المفوضية عن السلطة التنفيذية ، بينما المادة (49) حددت آلية انتخاب مجلس النواب ، والمادة (20) كفلت حق المواطنين في المشاركة السياسية من خلال انتخابات حرة ونزيهة. **الأساس القانوني :** ينظم عمل المفوضية قانون يعرف بقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019، الذي جاء ليحل محل القانون السابق رقم (11) لسنة 2007 ، ويتضمن القانون أحكاماً تفصيلية حول تشكيل مجلس المفوضين وعدد أعضائه ، وأوضح شروط العضوية والاستقلالية ، وحدد اليات الاشراف على الانتخابات العامة والمحلية ، وبيان صلاحيات المفوضية في ادارة العملية الانتخابية ومراقبة تنفيذ التعليمات ، كما تلتزم المفوضية بالمعايير الواردة في قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 الذي نظم النظام الانتخابي وآليات الترشح والاقتراع وإعلان النتائج .

2-3 - الهيكل التنظيمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق

مجلس المفوضين : استنادا الى القانون السابق رقم (11) لسنة 2007 كان مجلس المفوضين هو السلطة العليا في المفوضية ، ويتشكل من تسعة أعضاء ، اثنان منهم على الاقل من القانونيين ، من بينهم رئيس ونائب للرئيس وسبعة اعضاء ، اختياريهم يتم من قبل مجلس النواب العراقي بالأغلبية ، على ان يكونوا من ذوي الاختصاص والخبرة والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية ، مع مراعاة تمثيل النساء .

اما وفق القانون الحالي (31) لسنة 2019 ، فقد نص القانون على تشكيل المجلس من تسعة أعضاء من قضاة الصنف الاول يتم اختياريهم من قبل مجلس القضاء الاعلى ، ويرتبط بمجلس المفوضين مجموعه من الدوائر منها ، الامانة العامة لمجلس المفوضين ، اذ تتولى الاعمال الادارية والتنظيمية الخاصة بالمجلس ، وكذلك يرتبط بالمجلس دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية التي تتولى اصدار اجازة تأسيس الاحزاب ومتابعة اعمالها ونشاطاتها وفقا لقانون الاحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 او أي قانون يحل محله ، وأعضاء مجلس المفوضين غير قابلين للعزل او الاقالة ، الا في حالة صدور حكم قضائي نافذ بحق عضو المجلس عن جنائية او جريمة مخلة بالشرف ، او اعفائهم بعد استجواب في مجلس النواب وفقا لأحكام المادة (61 - ثامنا - هـ) من الدستور ، ومن أهم مهام المجلس الإشراف العام على إدارة الانتخابات ، وإصدار التعليمات التنظيمية ، واعتماد النتائج النهائية .

الإدارة الانتخابية : تتشكل الإدارة الانتخابية التنفيذية في المفوضية العليا المستقلة من المكتب الوطني والمكاتب الانتخابية في المحافظات والأقاليم ، وفقا لهيكلية يتم اقتراحها من قبل رئيس الإدارة الانتخابية ويصادق عليها مجلس المفوضين ، وتتولى الإدارة الانتخابية تنفيذ القرارات والأنظمة والإجراءات الصادرة عن مجلس المفوضين وإعداد الخطط الفنية والعمليات لأي عملية انتخابية ، وإدارة الأعمال الإدارية والنشاطات الفنية الخاصة بالشأن الانتخابي ، ويمكن تقسيم الدوائر التابعة للإدارة الانتخابية الى عدة دوائر منها :

- دائرة العمليات الانتخابية.
- دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية.
- دائرة العلاقات العامة والإعلام.
- دائرة الشؤون القانونية.
- المكاتب الانتخابية في المحافظات.

مكاتب المحافظات : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تمتلك مكاتب فرعية في جميع المحافظات العراقية ، مهمتها الاشراف على إدارة الانتخابات محلياً ، وتنفيذ عمليات التسجيل والتدريب والتوعية الانتخابية ، بما يضمن التواصل المباشر مع الناخبين .

2-4- مدى استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق

مفهوم الاستقلالية : يقصد باستقلال المفوضية "عدم خضوعها لأي سلطة تنفيذية أو حزبية ، وقيامها بمهامها بصورة مهنية ومحايدة وفق القانون والدستور ، وهو شرط أساسي لضمان نزاهة الانتخابات وثقة الجمهور بالنتائج ، وتتجلى هذه الاستقلالية في ثلاثة ابعاد رئيسية متكاملة ، هي البعد القانوني والمؤسسي ، والبعد الاداري والمالي ، والبعد الوظيفي المتمثل بحياديته العمل الانتخابي و موضوعيته .

مظاهر الاستقلالية : يكفل القانون الاستقلال الاداري والمالي ، بالإضافة الى ان مجلس المفوضين يتم تشكيله من شخصيات مستقلة ، ويكون مجلس النواب العراقي هو المشرف على عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بدلاً من الحكومة وهذا ما نصت عليه المادة (102) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

التحديات التي تواجه الاستقلالية : تتأطر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإطار قانوني متين ، الا انها تواجه جملة من التحديات التي تحاول ان تعيق عملها ، ومن هذه التحديات :

1. الضغوط السياسية والحزبية عند اختيار مجلس المفوضين .

2. التشكيك الشعبي والإعلامي بالنتائج الانتخابية .

3. التحديات التقنية واللوجستية .

4. ضعف الثقة العامة بسبب تراكم التجارب الانتخابية السابقة .

من خلال هذا ما سبق يتضح أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تعد الركيزة الأساسية لترسيخ النظام الديمقراطي العراقي ، واستقلالها الدستوري والقانوني يعد الأساس في ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات ، غير أن هذا الاستقلال ما زال يواجه تحديات واقعية تتعلق بالضغوط السياسية ، وضعف الوعي الانتخابي ، والحاجة إلى تطوير البنية التقنية والإدارية بما يعزز الثقة الشعبية بالعملية الانتخابية بتطبيق الأنظمة الإلكترونية .

3- دور المفوضية في تعزيز النزاهة والشفافية الانتخابية

3-1- دور المفوضية في ضمان نزاهة العملية الانتخابية : تعد الانتخابات الحرة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي نظام ديمقراطي حقيقي ، أذ لا معنى للديمقراطية من دون صناديق اقتراع تعكس إرادة الشعب وتعتبر عن أهدافه وتطلعاته في اختيار من يمثله ويحقق طموحاته ويدير شؤونه .

وهذه التطلعات والأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود مؤسسة راسخة تتأطر بالاستقلالية والكفاءة والمصداقية ، ولديها القدرة على إدارة الحملات الانتخابية دون أي تأثير سياسي ، أو أي ضغوط داخلية أو خارجية ، واستنادا لما تقدم يبرز هنا دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باعتبارها الجهة الدستورية المسؤولة عن تنظيم الانتخابات والإشراف عليها ، وضمان نزاهتها ، وعليه يمكن حصر أهم الأدوار التي تقوم بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في :

3-1-1- الإشراف على جميع مراحل العملية الانتخابية : تنصدر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولية الإشراف التام على العملية الانتخابية ، ابتداءً من إعداد سجل الناخبين وتنظيم الحملات الانتخابية ، مروراً بعملية الاقتراع وفرز الأصوات ، وانتهاءً بإعلان النتائج النهائية ، أذ يُعد هذا الإشراف الشامل من أهم مظاهر النزاهة ، إذ يضمن استقلال العملية الانتخابية عن أي تأثيرات سياسية أو حكومية مباشرة ، كما

تعمل المفوضية على إعداد سجل ناخبين بايومتري من أجل التقليل من حالات التكرار أو التلاعب بالبيانات الانتخابية ، ولهذا كانت خطوة مهمة في تعزيز الثقة بالعملية الانتخابية منذ انتخابات عام 2018 فصاعدًا

3-1-2- تطبيق القوانين والأنظمة الانتخابية : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تلتزم بتطبيق أحكام قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 وقانون المفوضية رقم (31) لسنة 2019، وفق مبدأ الحياد والمساواة بين جميع المرشحين والقوائم ، و تحذر المفوضية من أي تدخل من قبل مؤسسات الدولة أو القوى السياسية في عملها ، وتتعامل مع المخالفات الانتخابية من خلال تطبيق آليات قانونية تضمن الشفافية والعدالة .

3-1-3- ضمان عدالة المنافسة الانتخابية : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تحرص على ضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين ، من خلال تنظيم الحملات الانتخابية ضمن أطر قانونية تمنع استخدام موارد الدولة لأغراض انتخابية ، وتحدد سقفًا ماليًا للإعلانات والدعاية الانتخابية ، بما يحدّ من تأثير المال السياسي على إرادة الناخبين .

3-1-4- الرقابة والمراقبة الانتخابية : من أبرز أدوات النزاهة التي تعتمد عليها المفوضية فتح المجال أمام الرقابة المحلية والدولية ، فقد شاركت في مراقبة الانتخابات العراقية جهات مثل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) ، المنظمات المحلية والدولية المختصة بحقوق الإنسان ، ممثلو الكيانات السياسية ووكلاء المرشحين ، وتسهم هذه الرقابة في تعزيز الشفافية والكشف عن أية مخالفات أو خروقات محتملة في مراحل العملية الانتخابية.

3-2- آليات تعزيز الشفافية في إدارة الانتخابات : الشفافية في إدارة الحملات الانتخابية تعد أبرز المعايير لقياس مصداقية الأنظمة الديمقراطية ونضوجها ، إذ ان الإجراءات التقنية والتكنولوجية لا تكفي وحدها لنجاح انتخابات نزيهة ما لم ترافقها منظومة متكاملة من الآليات تكفل الانفتاح والرقابة والمساءلة لكل مرحلة من مراحل الحملات الانتخابية ، لذلك أصبحت هذه الآليات محلّ اهتمام متصاعد في الدراسات السياسية والقانونية المعاصرة ، لا سيما في الدول التي تمرّ بمراحل انتقالية تحاول فيها ترسيخ ثقافة ديمقراطية حقيقية قائمة على مبدأ سيادة القانون واحترام إرادة الشعب ، ويستدعي هذا الموضوع تسليط الضوء على اهم المعايير التي تعتمد عليها الهيئات الانتخابية المستقلة لضمان الشفافية ومنها :

3-2-1- الشفافية في الإجراءات الإدارية والفنية : ركزت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في السنوات الأخيرة على مجموعة من الآليات التقنية والإدارية التي تهدف إلى رفع مستوى الشفافية مثل استخدام الأجهزة البايومترية في التسجيل والاقتراع ، و اعلان النتائج في المحطات الانتخابية عبر شاشات الكترونية ، بالإضافة الى حرصها في توفير البيانات التفصيلية للمرشحين والاحزاب السياسية على الموقع الالكتروني الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، وكذلك حرصت على نشر التقارير الدورية للرأي العام في كل ما يتعلق بالمراحل الانتخابية .

3-2-2- إشراك منظمات المجتمع المدني والإعلام : منظمات المجتمع المدني تعد الركيزة الاساسية في مراقبة الانتخابات ونشر الوعي الانتخابي ، اذ تمنح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التصاريح لمئات المراقبين المحليين من اجل متابعة سير الانتخابات ميدانياً ، و تُتيح المفوضية للوسائل الإعلامية المحلية والدولية حضور جميع مراحل الاقتراع والفرز، في إطار مبدأ "العلنية والشفافية".

3-2-3- التثقيف والتوعية الانتخابية : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تمارس دوراً مهماً في التثقيف الانتخابي من خلال الحملات الإعلامية والدعايات التي تهدف إلى تعريف المواطنين بحقوقهم الانتخابية وآليات التصويت ، وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية ، وقد بادرت بأطلاق برامج توعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من اجل تعزيز المشاركة السياسية وتمكين الفئات المهمشة كالنساء والشباب .

3-2-4- إدارة الطعون الانتخابية بشفافية : تعد أحد اهم المؤشرات المهمة على الشفافية ، إذ تسمح للمرشحين الاعتراض على نتائج مراكز انتخابية أو محطات محددة ، وتقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على إحالة الطعون إلى الهيئة القضائية للانتخابات ، أذ تتولى الفصل فيها بصورة قانونية معلنة ، مما يعزز الثقة في نزاهة النتائج النهائية .

3-3- التحديات والمعوقات التي تواجه المفوضية في تحقيق النزاهة والشفافية

3-3-1- التحديات السياسية وأزمة الاستقلالية : تعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ضمن بيئة سياسية بالغة التعقيد ، فيها تتشابك المصالح المتعددة وتتقاطع الآراء والتوجهات المتعددة ، وهو ما يجعل الاستقلالية المؤسسية تحدي حقيقي يجب مواجهته ودراسته ، اذ ان العراق كدولة يعمل وفق نظام سياسي متعدد يضم اطيافاً متنوعة من الاحزاب والكتل والتحالفات ، ويعد هذا التنوع ظاهرة صحية في أي

دولة انتقالية الى ديمقراطية ناشئة ، لكن الواقع يفرض على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تحديا واضحا و دقيقا ، وهو ضرورة التعامل مع هذا التنوع بمستوى واحد وحيادية ومهنية ، من غير ان تنزلق الى دائرة التجاذبات السياسية المحيطة بها من كل جانب .

3-3-2- التحديات التقنية والإدارية : بالرغم من إدخال التقنيات الحديثة في إدارة الانتخابات ، إلا أن الخلل التقني وضعف البنية التحتية في بعض المحافظات يؤدي أحيانا إلى تأخير إعلان النتائج أو التشكيك فيها ، كما تواجه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تحديات في تحديث السجل الانتخابي وصيانة الأجهزة الإلكترونية.

3-3-3- ضعف الوعي الانتخابي لدى المواطنين : المفوضية وحدها لا تستطيع ان تصنع ديمقراطية حية اذا لم يرافقها وعي مجتمعي حقيقي بأهمية المشاركة ، فالعزوف الانتخابي ليس مجرد سلوك فردي ، بل هو رسالة جماعية صامتة مفادها ان الناس لا يرون في صناديق الاقتراع اداة فعلية للتغيير ، لذلك فان ضعف الثقافة الانتخابية يشكل عائقا أمام المشاركة الفاعلة ، خصوصا في المناطق الريفية ، فالكثير من الناخبين لا يدركون أهمية أصواتهم في عملية التغيير ، مما يؤثر على مستوى الثقة بالنظام الانتخابي .

3-3-4- التشكيك الإعلامي وضعف الثقة العامة : تواجه المفوضية حملة تشكيك مستمرة من بعض الأطراف السياسية والإعلامية حول نزاهة الانتخابات، وهو ما ينعكس سلبا على الثقة المجتمعية، حتى في الحالات التي تكون فيها الانتخابات أكثر شفافية من سابقتها.

4- تقييم اداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إدارة العملية الانتخابية في العراق

4-1- تقييم كفاءة ادارة العملية الانتخابية : ان قدرة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ادارة العمليات الانتخابية ، هي الاساس الذي يقاس من خلاله كفاءتها في ادارة جميع مراحل العملية الانتخابية المختلفة ، ابتداء من تسجيل الناخبين وانتهاء بمرحلة اعلان النتائج ، ومن الجدير بالذكر بان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد اعتمدت في السنوات الاخيرة على نظام تسجيل البايومتری ، بالإضافة الى استخدام اجهزة خاصه بالعد والفرز في حساب الاصوات ، هذا ساهم في تقليل الاخطاء البشرية واعطاء ارقام دقيقة ، مما ينعكس ذلك ايجابا على تحسين سير العملية الانتخابية ، ورغم الجهود التي تبذل من خلال اشتراك جميع الاجهزة الامنية والاجهزة ذات الصلة في تقديم الدعم الفني واللوجستي للعملية الانتخابية ، الا ان هناك بعض التحديات التي تواجه العمليات الانتخابية مثل عطل بعض الاجهزة الالكترونية ،

والتفاوت في اعداد بعض الكوادر الانتخابية ، ومن الجدير بالذكر بان هذه التحديات بدأت تتلاشى بفعل العمل الجاد والسياسات التي يرسمها مجلس لمفوضين في ادارة العملية الانتخابية .

4-2- تقييم مدى تحقيق النزاهة الانتخابية : تعد النزاهة الانتخابية من المحاور الرئيسية في العملية الانتخابية ، وذلك لارتباطها المباشر بسلامة العملية الديمقراطية ومشروعية الانظمة السياسية ، اذ تتمحور النزاهة الانتخابية حول مجموعة من المعايير التي تضمن اجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ، ابتداء من الاطار القانوني والتنظيمي ، ومرورا بإدارة العملية الانتخابية ، وتنتهي بقبول النتائج من قبل الاطراف السياسية والمجتمعية .

والجدير بالذكر ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد اعتمدت اليات رقابية متعددة ، مثل اشراك المراقبين المحليين والدوليين ، لضمان سلامة اجراء العملية الانتخابية ، كما تقوم هيئة النزاهة الاتحادية بمتابعة المخالفات الانتخابية ، وتعزيز معايير النزاهة ، وبنفس السياق فان النزاهة الانتخابية ترتكز على عدة مؤشرات رئيسية منها الاستقلالية من قبل الهيئات المشرفة على الانتخابات ، وحيادية الاجهزة الادارية ، والفرص المتساوية بين المرشحين ، والشفافية في تمويل الحملات الانتخابية ، اضافة الى حرية التعبير والاختيار من قبل الناخبين ، اضافة الى تفعيل اليات الطعن والشكاوي في تعزيز الثقة الانتخابية .

4-3- تقييم مستوى الشفافية في إدارة الانتخابات : لتقييم مستوى الشفافية في إدارة الانتخابات نعتمد المرتكزات الأساسية في تحليل جودة العملية الديمقراطية، حيث تعكس مدى وضوح الإجراءات الانتخابية من اعلانها ، وإمكانية إخضاعها للرقابة والمساءلة، هذا التقييم يتحقق من خلال مجموعة من المؤشرات المتداخلة ، في بدايتها وضوح الإطار القانوني واستقراره، ومدى استقلالية الهيئات المشرفة على الانتخابات ، لاسيما المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، وبما يضمن حيادها عن التأثيرات السياسية ، اضافة الى ما سبق يشمل شفافية مختلف مراحل العملية الانتخابية، ابتداء من تسجيل الناخبين واعتماد المرشحين، مروراً بإدارة الحملات الانتخابية ، وصولاً إلى يوم الاقتراع وعمليات العدّ والفرز، وتبرز أهمية إتاحة المعلومات والبيانات الانتخابية بشكل دوري ودقيق، بما يعزز ثقة الجمهور ويحدّ من الشكوك، و تُسهم الرقابة المحلية والدولية في تدعيم الشفافية عبر توثيق الإجراءات وتقييمها بشكل مستقل ، ولا يقلّ عن ذلك أهمية توظيف التكنولوجيا الانتخابية ضمن أطر واضحة وقابلة للتدقيق، بما يضمن نزاهتها وأمنها ، وفي الاخير فإن فعالية آليات معالجة الشكاوى والطعون الانتخابية، وارتباطها بجهات قضائية مستقلة، تعتبر

مؤشراً حاسماً على جدية الالتزام بالشفافية ، وعليه فإن تكامل هذه العناصر يُفضي إلى تعزيز مصداقية الانتخابات وترسيخ الثقة العامة في مخرجاتها.

4-4- تقييم مستوى ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية : يعتبر تقييم مستوى ثقة الجمهور بالعملية

الانتخابية مؤشراً حاسماً لقياس شرعية النظام السياسي ومدى قبول المواطنين بمخرجاته، إذ ترتبط هذه الثقة بدرجة إدراك الناخبين لنزاهة الانتخابات وعدالتها وشفافيتها ، وفي نفس السياق لا بد من اعطاء تعريف اجرائي يوضح ماهية ثقة الجمهور ، أذ تُعرّف ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية بأنها درجة اطمئنان المواطنين إلى نزاهة الانتخابات وعدالتها وشفافيتها ، ومدى قبولهم بنتائجها باعتبارها معبرة عن إرادتهم الحرة ، مع ربطها بمفاهيم الشرعية السياسية والمشاركة الديمقراطية ، ويمكن اعتبار ما سبق كإطار مفاهيمي للثقة واستقرارها ، و مدى حيادية الجهات المشرفة على الانتخابات، لا سيما المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، وقدرتها على إدارة العملية الانتخابية بكفاءة واستقلالية ، اضافة لما سبق تتأثر ثقة الجمهور بوضوح الإجراءات الانتخابية وسهولة فهمها، وبتكافؤ الفرص بين المرشحين، وشفافية تمويل الحملات الانتخابية ، اضافة إلى دور الإعلام في نقل المعلومات بدقة وموضوعية ، فضلاً عن أهمية الرقابة المحلية والدولية في تعزيز الاطمئنان إلى نزاهة العملية، و تسهم سرعة إعلان النتائج ودقتها، وفعالية آليات معالجة الشكاوى والطعون، في ترسيخ الثقة أو تقويضها، وعليه فإن توافر بيئة انتخابية تتسم بالشفافية، والحياد المؤسسي ، والرقابة الفاعلة ، من شأنه أن يعزز ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية ويساهم في رفع مستويات المشاركة السياسية ، في حين أن اختلال هذه العناصر يؤدي إلى تآكل الثقة وتراجع الإقبال على الانتخابات .

5-الرؤية المستقبلية لإدارة الانتخابات في العراق : إن الرؤية المستقبلية لإدارة الانتخابات في العراق تمثل عنصراً أساسياً في تطوير العملية الديمقراطية ، إذ إن تحسين الأداء الانتخابي لا يقتصر على معالجة المشكلات الراهنة، بل يتطلب استشراف التحديات المستقبلية ووضع استراتيجيات فعالة لمواجهتها كما أن التطورات التكنولوجية والسياسية العالمية تفرض على المؤسسات الانتخابية تبني نماذج حديثة في الإدارة والرقابة لضمان النزاهة والشفافية.

5-1- التحول نحو الانتخابات الرقمية : يعد التحول اتجاه الانتخابات الرقمية ، من أبرز الاتجاهات المعاصرة في تطوير إدارة العمليات الانتخابية ، حيث تسعى الدول إلى توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز الكفاءة والسرعة والدقة في مختلف مراحل العملية الانتخابية ، هذا التحول يشمل اعتماد أنظمة التسجيل

الإلكتروني للناخبين ، والتصويت الإلكتروني، وكذلك استخدام أجهزة العدّ والفرز الإلكتروني ، بما يساهم في تقليل الأخطاء البشرية والحد من احتمالات التلاعب، إضافة إلى تسريع إعلان النتائج بصورة أكثر موثوقية.

في السياق العراقي، قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإدخال بعض التقنيات الرقمية، لا سيما نظام التسجيل البايومتري وأجهزة العدّ والفرز الإلكتروني ، في محاولة لتحديث البنية الإدارية للعملية الانتخابية وتعزيز مستويات الشفافية والنزاهة ، غير أن الانتقال إلى نموذج رقمي متكامل لا يزال يواجه جملة من التحديات، أبرزها محدودية البنية التحتية التكنولوجية ، وكذلك الحاجة إلى كوادر فنية متخصصة ، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية البيانات الانتخابية.

وفي نفس السياق ، يتطلب نجاح التحول نحو الانتخابات الرقمية تبني استراتيجية شاملة تستند على تطوير البنية التحتية التقنية، وتعزيز الإطار القانوني المنظم لاستخدام التكنولوجيا في الانتخابات، إضافة إلى ضمان أعلى مستويات الحماية والأمن المعلوماتي، و يستلزم ذلك بناء ثقة الجمهور بهذه الأنظمة من خلال الشفافية في تصميمها وتشغيلها، وإتاحة آليات رقابة وتدقيق مستقلة، بما يضمن تحقيق التوازن بين الكفاءة التقنية والمصادقية الديمقراطية.

5-2- دور التقنيات الحديثة في تعزيز النزاهة والشفافية : التقنيات الحديثة تعد من الأدوات المحورية في تطوير إدارة العمليات الانتخابية ، وتعزيز معايير النزاهة والشفافية ، وبالذات في النظم السياسية التي تواجه تحديات بنوية في الثقة المؤسسية ، وفي هذا السياق ، تساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات ، لرصد الأنماط غير الطبيعية ، والكشف المبكر عن المخالفات الانتخابية ، كما تتيح الأنظمة الرقمية إمكانية توثيق الإجراءات الانتخابية بشكل دقيق وقابل للتدقيق، بما يعزز من مستويات المساءلة ويضع حد لفرص التلاعب.

في الانتخابات العراقية ، برز توجه واضح نحو إدماج التقنيات الحديثة في إدارة الانتخابات، إذ اعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نظام التسجيل البايومتري للناخبين ، وأجهزة العدّ والفرز الإلكتروني، من أجل تقليل حالات التزوير وضمان دقة النتائج وسرعة إعلانها، وساهمت هذه الإجراءات ، إلى مستوى معين ، في تحسين كفاءة العملية الانتخابية وتعزيز الشفافية الإجرائية ، إلا أنها لم تصل بشكل نهائي إلى ترسيخ الثقة العامة، وذلك لاستمرار بعض الإشكاليات المرتبطة بضعف البنية التحتية التقنية، والتحديات اللوجستية، فضلاً عن الشكوك السياسية المحيطة بمصادقية العملية الانتخابية.

ولذلك فإن توظيف التقنيات الحديثة في العراق يمثل فرصة حقيقية لتعزيز النزاهة والشفافية ، إلا أن تحقيق ذلك يظل مرهوناً بمدى تكامل الإصلاحات التقنية مع الإصلاحات المؤسسية ، وقدرة الجهات المعنية على بناء ثقة الجمهور من خلال الشفافية في استخدام هذه التقنيات، وإشراك الفاعلين المحليين والدوليين في مراقبتها وتقييم أدائها.

5-3- مستقبل استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات : تعتبر استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من السبل الرئيسية التي تضمن نزاهة العملية الانتخابية ومصادقيتها، إذ تمثل الإطار المؤسسي الذي يفترض أن يعمل بمعزل عن التأثيرات السياسية والحزبية ، بما يكفل إدارة الانتخابات على أساس الحياد والشفافية ، وفي السياق العراقي، أقرّ المشرّع مبدأ استقلالية المفوضية بموجب قانونها رقم (31) لسنة 2019 ، بوصفها هيئة مستقلة تخضع لرقابة السلطة التشريعية، وهو ما يعكس توجّهاً نحو تعزيز الإطار القانوني المنظم للعملية الانتخابية.

وعليه ، فإن مستقبل استقلالية المفوضية لا يتوقف في حدود النصوص القانونية ، بل يرتبط بمدى تجسيد هذه الاستقلالية في الممارسة العملية ، إذ لا تزال هناك تحديات قائمة تتعلق بمستوى التأثير السياسي في آليات اختيار أعضاء مجلس المفوضين ، فضلاً عن الضغوط التي قد تمارس من قبل القوى السياسية خلال إدارة العملية الانتخابية ، وتؤثر هذه العوامل بشكل مباشر في مستوى الثقة العامة بالمؤسسة الانتخابية، وفي قدرتها على أداء مهامها بكفاءة وحيادية.

وفي السياق ذاته ، فإن تعزيز استقلالية المفوضية في المستقبل يتطلب تبني إصلاحات مؤسسية عميقة، من بينها اعتماد معايير مهنية وشفافة في اختيار أعضائها، وتحسين قراراتها من التدخلات السياسية، فضلاً عن تعزيز دور القضاء في الرقابة على عملها، كما يستلزم ذلك دعم قدراتها الإدارية والفنية، وتوفير بيئة قانونية وتنظيمية تضمن استقلالها المالي والإداري.

وخلاصة القول إن مستقبل استقلالية المفوضية في العراق يظل مرهوناً بمدى التزام الفاعلين السياسيين بمبدأ الحياد المؤسسي، وبقدرة الدولة على ترسيخ قواعد الحوكمة الرشيدة، بما يعزز من نزاهة الانتخابات ويساهم في بناء الثقة العامة بالعملية الديمقراطية.

5-4- السيناريوهات المستقبلية للعملية الانتخابية في العراق : إن دراسة السيناريوهات المستقبلية للعملية الانتخابية في العراق ، تعتبر من الأدوات التحليلية المهمة لاستشراف مسارات التطور المحتملة ، في ضوء التحديات السياسية والمؤسسية الراهنة ، إذا يرتبط مستقبل الانتخابات بمدى قدرة النظام السياسي على تنفيذ إصلاحات حقيقية تعزز من النزاهة والشفافية ، وترسيخ الثقة العامة بمخرجات العملية الديمقراطية ، وفي السياق ذاته ، يمكننا تصور عدد من السيناريوهات التي تعكس اتجاهات مختلفة لمستقبل إدارة الانتخابات. السيناريو الإيجابي يتمثل في نجاح جهود الإصلاح المؤسسي ، لا سيما في تعزيز استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، وفي تطوير البنية التكنولوجية للعملية الانتخابية ، إضافة الى توسيع استخدام الأنظمة الرقمية وتعزيز آليات الرقابة المحلية والدولية ، وهذا السيناريو من شأنه يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى النزاهة والشفافية ، وزيادة ثقة الجمهور، هذا الأمر يمكن ان ينعكس إيجاباً على معدل المشاركة السياسية ، واستقرار النظام الديمقراطي .

اما السيناريو المتوسط ، يفترض استمرار الوضع الحالي مع إدخال بعض التحسينات الجزئية ، التي قد تساهم في تقليل بعض الاختلالات ، دون حدوث تحولاً جوهرياً في بنية العملية الانتخابية أو مستوى الثقة العامة، في هذا الإطار، يمكن ان تستمر التحديات المرتبطة بالتأثيرات السياسية وضعف البنية التحتية التقنية، مع تحقيق تقدم محدود في بعض الجوانب الإجرائية.

في حين يعكس السيناريو السلبي ، احتمالية تفاقم التحديات السياسية والمؤسسية ، واستمرار التدخلات في عمل الجهات المشرفة على الانتخابات، إلى جانب تعثر استخدام التقنيات الحديثة أو ضعف إدارتها، مما يؤدي إلى تراجع مستويات النزاهة والشفافية، وانخفاض ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية، وبالتالي ضعف المشاركة الشعبية.

وعليه، فإن ترجيح أي من هذه السيناريوهات يظل مرهوناً بمدى جدية الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وبقدرة الفاعلين المعنيين على ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعزيز استقلالية المؤسسات الانتخابية، بما يضمن تطوير العملية الانتخابية في العراق على نحو ينسجم مع المعايير الديمقراطية المعاصرة.

الخاتمة:

يخلص البحث إلى جملة من النتائج والاستنتاجات التي تكشف عن طبيعة الدور الذي تضطلع به المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تعزيز النزاهة والشفافية الانتخابية في العراق، وما يكتنف هذا الدور من إمكانات وتحديات ، على صعيد الإنجازات ، أسهمت المفوضية منذ تأسيسها في بناء منظومة انتخابية مؤسسية لم تكن قائمة سابقا ، إذ نجحت في تنظيم سلسلة من الانتخابات العامة والمحلية في ظروف بالغة التعقيد، ووقّرت إطاراً إجرائياً وقانونياً ساهم في إضفاء الطابع المؤسسي على العملية الانتخابية ، فضلاً عن ذلك ، ذهبت إلى توظيف التكنولوجيا والأجهزة الالكترونية في عمليات التسجيل والاقتراع وفرز الأصوات، وهو ما شكّل خطوة واضحة نحو تقليص هامش التلاعب وتعزيز النتائج الموثوقة .

غير أن البحث كشف في الوقت ذاته عن جملة من الإشكاليات الهيكلية والوظيفية التي تُقيّد قدرة المفوضية على أداء دورها بالكفاءة المطلوبة ، إذ تبقى التدخلات السياسية في تشكيل مجلس المفوضين مصدر قلق جوهري يلامس استقلاليته ، كما أن ضعف آليات المساءلة الداخلية وقصور الشفافية في بعض مراحل العملية الانتخابية يُؤلّدان فجوة في الثقة بين المؤسسة والمواطن، ويُضاف إلى ذلك التحدي الأمني الذي يُلقي بظلاله على سير العملية الانتخابية في مناطق عدة ، إلى جانب محدودية الموارد المالية والبشرية التي تنعكس سلباً على الأداء المؤسسي.

وفي ضوء ما تقدم، يتبين أن الإصلاح الحقيقي للمنظومة الانتخابية لا يقتصر على تطوير الجوانب التقنية والإجرائية ، بل يستلزم إعادة النظر في البنية التشريعية والمؤسسية التي تعمل في إطارها المفوضية، وذلك عبر سنّ تشريعات تكرس الاستقلالية الحقيقية لهذه الهيئة وتُبَعدها عن دوائر المحاصصة السياسية، وعبر تعزيز دور المجتمع المدني والرقابة الدولية بوصفهما ضمانتين أساسيتين لنزاهة الانتخابات.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور أداء المفوضية وقدرتها على استعادة ثقة الرأي العام لا يمكن النظر إليهما بمعزل عن المناخ السياسي العام في البلاد ، فالإصلاح الانتخابي جزء لا يتجزأ من مشروع إصلاح شامل يطال منظومة الحوكمة برمتها، ومن ثم فإن المفوضية وإن كانت فاعلاً رئيسياً في هذه المعادلة، إلا أنها ليست الفاعل الوحيد، وإنما تحتاج إلى بيئة سياسية ومجتمعية داعمة كي تنهض بمسؤولياتها كاملة. وختاماً، تبقى الانتخابات النزيهة والشفافة الركيزة التي لا غنى عنها لبناء دولة ديمقراطية راسخة، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات هي الأمانة على هذه الركيزة ، لذا فإن الاستثمار في تطويرها وتحسين استقلاليتها ليس ترفاً مؤسسياً، بل ضرورة وطنية تمسّ جوهر الشرعية السياسية ومستقبل التجربة الديمقراطية في العراق.

الهوامش:

1. روبرت دال : الديمقراطية و ناقدها ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1992، ص 221 .
2. عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية : اسس تنظيم الدولة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص312 .
3. ثروت بديوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1978 ، ص189 .
4. صموئيل هنتغتون ، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 1993 ، ص97 .
5. جيوني سارتوري ، نظرية الديمقراطية ، ترجمة ثائر ديب ، دار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص145 .
6. عصام سليمان ، الانظمة الانتخابية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2005 ، ص44 .
7. محمد المجذوب ، القانون الدولي العام ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2004 ، ص278 .
8. قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية رقم (11) ، لسنة 2007 ، الجريدة الرسمية ، العدد 4003 ، بغداد ، 2007 .
9. أرند ليبهارت ، انماط الديمقراطية : اشكال الحكومة وادائها قي ست وثلاثين دولة ، ترجمة محمد درويش ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2014 ، ص131 .
10. دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ، المواد (49 ، 102) ، الجريدة الرسمية ، بغداد ، 2003 .
11. بابيا توريس ، لماذا تفشل الانتخابات ، ترجمة هيئة التحرير ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2018 ، ص203 .
12. الاعلان العالمي لحقوق الانسان : المادة (21) ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 1948 .
13. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة (25) ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 1966 .
14. منظمة الامن والتعاون في اوربا ، وارسو ، 2010 ، ص88 .
15. دستور جمهورية العراق ، المواد (20 ، 49 ، 102) ، الجريدة الرسمية ، بغداد ، 2005 .

16. قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) ، لسنة 2019 ، المادة 31 ، الجريدة الرسمية ، بغداد ، 2019 .
17. فاضل جلول ، الانتخابات العراقية : المسار والمالات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص44 .
18. فالح عبد الجبار ، الدولة والمجتمع المدني في العراق ، مؤسسة مسارات للتنمية والثقافة الاعلامية ، بغداد ، 2012 ، ص138 .
19. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الانتخابات التشريعية لسنة 2012 ، التقرير الختامي ، بغداد ، 2022 ، ص17 .
20. قانون الاحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 ، الجريدة الرسمية لسنة 2015 ، بغداد ، 2015 .
21. المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية ، الانتخابات : الاطار الدولي ، ستوكولهم ، 2006 ، ص23 .
22. تقرير منظمة العفو الدولية حول الانتخابات العراقية ، مخاوف تتعلق بالنزاهة الانتخابية ، لندن ، 2021 ، ص11 .
23. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، تقرير الانتخابات العراقية : قراءة في المشاركة والنزاهة ، النجف ، 2022 ، ص34 .
24. خوان لينز و الفريد ستيبان ، مشكلات التحول الديمقراطي وترسيخه ، ترجمة مصطفى كاظم ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2015 ، ص89 .
25. برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الانتخابية : معايير الشفافية والمساءلة ، نيويورك ، 2012 ، ص38 .
26. مؤسسة الديمقراطية الدولية ، الانتخابية والنزاهة : دليل التطبيق ، واشنطن ، 2016 ، ص34 .
27. روبرت دال ، الديمقراطية وناقدها ، مصدر سبق ذكره ، ص 197 .
28. مؤسسة الديمقراطية الدولية ، التصويت الالكتروني والتحول الرقمي في الانتخابات ، واشنطن ، 2019 ، ص17 .
29. برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الحوكمة الانتخابية وتكنولوجيا المعلومات ، نيويورك ، 2020 ، ص58 .
30. منظمة هيومن رايتس ووتش ، تقرير حول الانتخابات العراقية 2021 ، تحديات الاستقلالية والنزاهة ، نيويورك ، 2022 ، ص16 .
31. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، مستقبل الديمقراطية في العراق : تقييم وسيناريوهات ، واشنطن ، 2022 ، ص27 .
32. برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية : الحوكمة والديمقراطية ، نيويورك ، 2012 ، ص103 .